الأنباء
الثلاثاء 3 يونيو 2014

على رأس وفد برلماني يبدأ جولة تشمل سريلانكا وسلطنة بروناي

الخرينج: العلاقات الكويتية ـ السريلانكية إحدى متطلبات المرحلة الراهنة

وفد مجلس الأمة برئاسة نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج مغادرا الى سريلانكا وبروناي

أكد نائب رئيس مجلس الأمة العضو مبارك بنيه الخرينج أن العلاقات الكويتية ـ السريلانكية متميزة وتسير نحو الهدف المنشود والمأمول على كل الصعد بما يحقق الفائدة لشعبيهما.

وأضاف الخرينج في تصريح صحافي قبيل توجهه إلى سريلانكا أن زيارته جاءت بناء على دعوة رسمية من نائب رئيس البرلمان في جمهورية سريلانكا شانديما ويراكودي وهي ضمن جولة تشمل سلطنة بروناي دار السلام خلال الفترة من 2 إلى 8 يونيو الجاري.

وذكر الخرينج أن العلاقة بين دولة الكويت وجمهورية سريلانكا الديموقراطية الشعبية في تطور مستمر لافتا إلى أن زيارته على رأس وفد برلماني يمثل لجنة الصداقة الكويتية ـ السيريلانكية إنما تأتي لزيادة التعاون البرلماني بينهما والتنسيق حول المجمل العام للقضايا المشتركة في المحافل الإقليمية والدولية.

وأوضح الخرينج أن الزيارة تأتي في إطار متابعة العلاقات المشتركة في شتى المجالات وبحث سبل تعزيزها مضيفا أن تعميق أواصر التعاون المشترك مع جمهورية سريلانكا هي إحدى متطلبات المرحلة الراهنة ونحن كبرلمانيين نعمل جاهدين على رفع مستوى التمثيل الديبلوماسي بين البلدين الصديقين لتنمية وتعزيز العلاقات ورفع آفاق التعاون التجاري والاقتصادي والسياحي والعلمي والثقافي.

وأعرب الخرينج عن أمله أن تترجم من خلال تلك الزيارات التي تزيد من مسؤولية اللجنة لتحقيق أهداف هذه المرحلة وتوفير البيئة الملائمة لإقامة شراكة حقيقية على أرض الواقع والمنبثقة من حرص البلدين على تعميق الحوار والتواصل وتنمية العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة لكلا البلدين الصديقين.

وأشاد الخرينج بالجالية السيرلانكية في البلاد والتزامها بالقوانين الكويتية. ومن المقرر أن يلتقي نائب الرئيس مبارك الخرينج والوفد البرلماني المرافق في زيارته إلى جمهورية سريلانكا كل من رئيس البرلمان شامال راجا باكسا ونائب رئيس البرلمان شانديما ويراكودي ووزير الخارجية جي ال بيريس ووزير العمالة الخارجية ديلام بيريرا.

ويضم الوفد البرلماني إلى جانب الخرينج كلا من الأعضاء: صالح أحمد عاشور وحمدان سالم العازمي وماجد موسى المطيري ومحمد مروي الهدية والدكتور محمد هادي الحويلة.

وكان في وداع الوفد سفير جمهورية سريلانكا لدى البلاد فيجي راتنا وسفير سلطنة بروناي ـ دار السلام لدى البلاد بينجيران حجي مصطفى، والأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام سامي عبدالعزيز الشايع وكبار موظفي الأمانة العامة.

من جانب أشاد الخرينج بالجهود الكبيرة التي يبذلها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح في متابعته لأحوال أبنائه واخوانه منتسبي الجيش الكويتي سواء أحوالهم العسكرية وتهيئة الأجواء المناسبة لهم وكذلك من الخدمات المساندة كالخدمات الطبية التي من الأهمية بمكان للمؤسسة العسكرية. وأكد الخرينج الحالة الصحية باللواء متقاعد سالم مسعود محل اهتمام من قبل وزير الدفاع وكل مسؤولي الوزارة وان الوزارة مستعدة لإرساله للعلاج لزراعة الكلى متى ما توافر المتبرع مؤكدا على أن الكويت لا تنسى ابناءها أمثال اللواء متقاعد سالم مسعود، وتمنى الخرينج الشفاء العاجل للواء متقاعد مسعود وان يلبسه الله عز وجل ثوب العافية.

سأل عن الجهة المسؤولة عن طرح وتنفيذ المشروع

العوضي لوزير المالية: متى صدر قرار تخصيص أرض لإقامة مستشفى للمتقاعدين؟

وجه النائب كامل العوضي سؤالا الى وزير المالية أنس الصالح قال في مقدمته: إنه لا يخفى على عاقل دور المتقاعدين في خدمة بلدهم، وما بذلوه بما يحتم التكريم في مجتمع جبل من اساسه على شيمات الوفاء والتراحم والتواصل، كما لا يخفى أن عدد المتقاعدين في الكويت قد وصل في اقل تقدير الى 100,000 متقاعد اغلبهم قد بلغوا من السن عتيا وهم في أمسّ الحاجة الى رعاية المجتمع لاسيما الرعاية الصحية التي يعاني منها معظمهم ومع الأزمة المحكمة لعدد الأماكن المتاحة في المستشفيات الحكومية يصعب استيعاب المرضى منهم ولا يعقل أن يكون قبولهم بالدور الذي لا يتناسب مطلقا مع حالتهم الصحية وما تطلبه من تدخل طبي سريع.

ولقد استبشرنا خيرا باستجابة الدولة لتخصيص مساحة من اراضي الدولة لإقامة مستشفى خاص للمتقاعدين، خصصت لها الاعتمادات المالية المطلوبة من فائض صناديق التأمينات والمعاشات الخاصة بالمتقاعدين، وكنا نظن انه ستتم المبادرة فورا للبدء في عمليات التنفيذ بالنظر الى الهدف السامي من إنشاء المستشفى لخدمة المتقاعدين ولعدم وجود اي عوائق بعد تخصيص الارض وتوفير الاعتمادات اللازمة للبناء.

غير انه وبلا اي مبرر حتى الآن لم يتم اتخاذ سمة اجراء في هذا الشأن ولم يظهر المشروع للنور منذ اكثر من سنتين دون النظر الى الحاجة الماسة والواجب الوطني والإنساني وكم الفوائد المترتبة على إنشاء مثل هذه المستشفى.

ونص السؤال على ما يلي:

متى صدر قرار تخصيص ارض إقامة مستشفى خدمة المتقاعدين، وما المساحة التي تم تخصيصها؟

ما الجهة المسؤولة عن طرح وتنفيذ المشروع ومتى تم تكليفها بذلك؟

هل بدأ بالفعل اتخاذ اجراءات تنفيذ المشروع ومتى تم ذلك ان وجد وفي حال عدم اتخاذ تلك الاجراءات يرجى تزويدي بالمبررات القانونية والواقعية التي حالت دون طرح المشروع والبدء في التنفيذ حتى الآن مع تحديد الجهة المسؤولة عن تعطيل التنفيذ ان وجد؟.

اذا كان قد تم البدء في اتخاذ اجراءات طرح وتنفيذ المشروع فأرجو تزويدي بالجدول الزمني الذي اعد لهذا الشأن وعلى اي اساس تم تحديده وما هو تاريخ بدء ونهاية العمل في المشروع، وهل تم الالتزام به، وفي حالة عدم الالتزام ما اسباب التأخير في البدء في طرح المشروع ومن المتسبب في ذلك؟.

كامل العوضي

طالب وزيرة الشؤون بإعادة علاوة الأولاد وبدل الإيجار

التميمي: سأعدل قانون المساعدات الاجتماعية إذا لم تعد للكويتيات

طالب النائب عبدالله التميمي وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة لشؤون التخطيط هند الصبيح بضرورة إعادة علاوة الأولاد وبدل الإيجار بالمساعدة الأسرية التي تمنح للمواطنة الكويتية.

وقال مخاطبا الوزيرة الصبيح إن العالم بأسره يشهد على ايادي الكويت البيضاء في كل المجالات وحبها لعمل الخير ومساعدة المحتاجين أينما كانوا، فلا يمكن أن تتخلى عن ابنائها وبناتها، فهل ترضى الصبيح بأن يتم التقصير على المواطنة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي التي تتلقى مساعدة من وطنها؟ وهل بات التضييق على أبناء الوطن هو هدف لبعض المسؤولين في الوزارات؟.

وأضاف التميمي أن قانون المساعدات الاجتماعية نص على مساعدة المواطنات الكويتيات وجاءت الوزيرة السابقة لتوقف علاوة الأولاد وبدل الإيجار رغم أن مساعدتهن لا تكاد تكفي لالتزاماتهن الحياتية، مشددا على وجوب إعادة صرف هذه البنود الموقوفة لبنات الكويت اللائي فرضت عليهن الظروف أن يتزوجن من غير مواطنين.

وبين أنه سيتقدم بتعديل ملزم لقانون المساعدات الاجتماعية إذا لم تتم اعادة تلك البنود وتخفيف بعض الشروط المجحفة بحق المستحقات من الكويتيات.

وختم التميمي بأن القانون حدد في المادة الثانية وحتى المادة الرابعة نطاق سريانه على الأفراد والأسر الكويتية المقيمين في الكويت والكويتية التي تعيل أبناءها من غير كويتي، وذلك في حالة الطلاق أو وفاة الزوج أو عجزه عن القيام بأي عمل بناء على تقرير طبي معتمد دون أن يحدد سن المواطنة، حتى جاء قرار الوزيرة السابقة لتحرم من هي دون الأربعين من علاوة الاولاد وفوق الاربعين فقط طفلين وحرمت الطرفين من بدل الإيجار وفئة المواطنات المتزوجات بغير المواطنين فئة مستحقة للمساعدة بقوة القانون لها ولجميع أبنائها.

عبدالله التميمي

الشايع والعازمي يشاركان في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي بالمغرب

فيصل الشايع

سيف العازمي

غادر البلاد أمس وفدا برلمانيا من مجلس الأمة برئاسة وكيل الشعبة البرلمانية في مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي النائب فيصل الشايع، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد النائب سيف مطلق العازمي.

ومن المقرر أن يتطرق الاجتماع إلى إقرار جدول اعماله ودراسة تقرير اللجنة المصغرة الذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت في أبريل الماضي والتي تضمنت في بنودها دراسة الهيكل التنظيمي للعاملين في الأمانة العامة للاتحاد، ويتضمن ايضا بحث معايير وآليات إعفاء بعض الشعب البرلمانية من الديون المترتبة عليها وتحديد طريقة انتخاب امين عام جديد للاتحاد ولجنة منح جائزة التميز البرلماني اضافة الى تبادل الآراء المتعلقة بمشروع جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد. كما سيتم التباحث حول مناقشة تنفيذ قرارات المؤتمر الـ20 للاتحاد الذي استضافته الكويت في يناير الماضي اضافة الى استعراض اوضاع الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من حيث مقره وموظفيه وتحديد مكان وتاريخ عقد الدورتين المقبلتين لمؤتمر الاتحاد ولجنته التنفيذية ومشروعي جدولي الاعمال.

استفسر عن دور المجلس الأعلى للبترول

الطريجي يسأل وزير النفط عن لائحة عمل اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول والشركات البترولية

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا الى وزير النفط د.علي العمير جاء فيه: ان المجلس الأعلى للبترول هو السلطة العليا المهيمنة على رسم السياسة العامة لاستغلال الثروة النفطية في البلاد، وفي كل ما يتعلق باللوائح الداخلية للمؤسسة ومنها (إقرار البرامج المقترحة للمشروعات، وتعديل رأس المال واللوائح الادارية والمالية، والنظم الداخلية ولوائح شؤون الموظفين واللوائح المنظمة لعمل المناقصات والممارسات والتكليف بالأمر المباشر، وتأسيس الشركات أو المساهمة في تأسيسها، وتملك الشركات القائمة أو المشاركة فيها) علاوة على سياسة الاقراض أو الاقتراض ووضع قواعد تملك العقارات والتصرف فيها، وباختصار إقرار واعتماد كل ما يتعلق بالأمور التنظيمية التي تتضمن قواعد عامة مجردة.

وبموجب قانون إنشاء المؤسسة أصبح مجلس إدارتها لا يملك في خصوص الموضوعات السابقة إلا سلطة الاقتراح، وهو ما يعني أن سلطة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ليست سلطة بت، ولا سلطة إصدار قرار في أي شأن داخلي يتعلق بالنظم والقرارات التنظيمية، واللوائح، وأن هذه السلطة معقودة للمجلس الأعلى وحده دون غيره.

وعندما يعتمد هذا المجلس نظاما أو لائحة أو قرارا تنظيميا يتعلق بالعمل الداخلي للمؤسسة يكون ذلك بمنزلة قانون لا يجوز لأي سلطة أدنى كائنة من كانت مخالفة أحكامه أو تجاهل أوامره ونواهيه أو الخروج على قواعده بأي قدر ولا بأي شكل، وحتى عندما يتطلب الأمر إدخال أي تعديل على أي حكم فيه يكون من المتعين الرجوع إليه، فملاك الأمر بيده وحده سواء بالموافقة أو الرفض.

ويقوم باتخاذ الاجراءات التي تضمن التزام المؤسسة والشركات التابعة لها بكل القوانين والانظمة واللوائح المعمول بها بالدولة وبما يتماشى مع قانون إنشاء المؤسسة والانظمة الاساسية للشركات التابعة، ويختص الرئيس التنفيذي بالاشراف العام والتوجيه والرقابة على جميع أعمال المؤسسة والشركات التابعة، ويكون الأعضاء المنتدبون بالمؤسسة وشركاتها التابعة مسؤولين أمامه بصفته الرئيس المباشر لهم ويرجعون اليه في جميع أعمالهم ويختص بالاشراف على أدائهم في ضوء هذه المعطيات السابقة.

بالنسبة للائحة نظام عمل اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية والشركات البترولية، واللائحة الداخلية لعمل هذه اللجنة، وقرار تشكيل اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: من السلطة التي قامت بإقرار واعتماد هذه اللائحة ووضعها موضع التنفيذ قبل أن تستوفي شكلها القانوني؟ وهل تم عرضها قبل إصدارها والعمل بها على مجلس إدارة المؤسسة؟ وما تاريخ صدوره، وما مضمونه، وما رقم القرار؟ أما إذا كانت الاجابة بالنفي ولم يتم العرض على مجلس الادارة؟ يرجى دعم الاجابة بالمستندات المؤيدة وتزويدها بها؟

وهل تم عرض هذه اللائحة قبل العمل بها على المجلس الاعلى للبترول؟ اذا كانت الاجابة بنعم، فما قرار هذا المجلس، وما تاريخ صدوره، وما مضمونه ورقم جلسة المجلس؟ أما إذا كانت الاجابة بالنفي ولم يتم العرض على المجلس الأعلى، فما أسباب ذلك، وما الذي حال دون الرجوع أولا الى هذا المجلس؟ وهل تم عرض اللائحة الداخلية لعمل اللجنة العليا لمناقصات المؤسسة وشركاتها التابعة على قطاع التدقيق الداخلي بالمؤسسة ـ تنفيذا لما تنص عليه اللائحة التي تنظم عمل الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي المعتمد بقرار مجلس إدارة المؤسسة رقم 47 لسنة 2003 ـ حتى يبدي رأيه ويعرض ملاحظاته، وهل تم أخذ رأي الدائرة القانونية؟ اذا كانت الاجابة بنعم، فما تاريخ العرض على قطاع التدقيق الداخلي، وما الملاحظات التي أبديت، ولماذا لم تشر اللائحة المنوه بها في الديباجة الى ما يفيد أخذ رأي هذا القطاع إن كان قد حدث؟

لا يقبل طلب الترشح إلا إذا كان مرفقاً به إيصال دفع التأمين

حماد يقترح زيادة رسوم الترشح للانتخابات من 50 ديناراً إلى 5000 دينار

قدم النائب سعدون حماد اقتراحا بقانون بتعديل المادة 21 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة 21 من القانون المشار اليه النص التالي:

«يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغ خمسة آلاف دينار كتأمين يخصص للأعمال الخيرية التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل إذا عدل المرشح عن الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عُشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل.

ولا يقبل طلب الترشيح إلا اذا كان مرفقا به إيصال دفع هذا التأمين».

مادة ثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة 21 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، كما يلي: نصت المادة 21 من القانون المشار اليه على أنه «يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغ خمسين دينارا كتأمين يخصص للأعمال الخيرية».

ولما كان البعض ممن يتقدم لترشيح نفسه لا يمتلك مقومات المرشح الذي سيكون نائبا يمثل الأمة إذا حالفه النجاح، من حيث الجدية والاحترام وطرح موضوعات هادفة تحقق المصلحة العامة للمجتمع، فقد أعد هذا الاقتراح بقانون للحد من عدم جدية هؤلاء واستخفافهم بالعملية الانتخابية نظرا لقلة المبلغ المطلوب كتأمين في حال ترشحهم للانتخابات.

فنصت المادة الاولى منه على أن: يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغ خمسة آلاف دينار كتأمين يخصص للأعمال الخيرية.

وقضت المادة الثانية منه بإلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

وألزمت المادة الثالثة رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه بتنفيذ أحكام هذا القانون.

سعدون حماد